

الازمة المالية العالمية و التمويل الاسلامى

الدكتور سيد حسين ميرجلى
استاذ مشارى و عميد كلية الاقتصاد
معهد العلوم الانسانية و الدراسات الثقافية
وزارت العلوم و البحوث و التقنية، طهران

المستخلص

الازمة العالمية الاخيرة هي الاءسواء من أى أزمة مالية أخرى منذ الكساد الكبير. بدأت من القروض العقارية أقل جودة بفائدة متغيرة و اتسعت بالتوريق و انخفاض أسعار الاسهم. و كان انهيار النظام الذى اكتسح العالم فى الثلاثينات من القرن الماضى قد أدى الى الازمة المالية و تلك أدت الى الازمة الاقتصادية (بالانكماش) و فى بعض البلدان أدت الى ازمة سادت المجتمع. السبب الاساسى للازمة هو الاقراض المفرط و غير الحذر باستخدام نموذج التوريق و بالمزج بين ديون الدرجتين الاولى و الثانية. بالاضافة الى ذلك، اوراق مبادلات التعثر الائتمانى أدت الى تضخيم المشكلة. و الحقيقة أن ملامح النظام الاقتصادى فى الدول الصناعية قد تسبب فى انشاء هذه الازمة. أما المصارف الاسلامية فقد ظلت فى امان من التأثيرات السلبية للازمة. كل هذا يرتبط بسمات المعاملات وفقاً لقواعد الاقتصاد الاسلامى.

بأحد صلواته أمان العنارة الاسلامى، ٢٤، ١٣٨٨

❁ ٥٤ آفاق الحضارة الاسلامية العالمية

و الحلول المطروحة لعلاج الازمة، جزئية، اما النظام المالى الاسلامى فهو قادر على تجنب العناصر السلبية فى النظام المالى العالمى. كما يزداد التضيق فى النظام المالى و يربط التوسع الائتمانى بنمو الاقتصاد الحقيقى.

١- المقدمة

أصبح عالم اليوم أسير الازمة الاقتصادية و هى أقوى من أى أزمة أخرى منذ الكساد الكبير. المشار اليه فيما تقدم.

قال جوزيف ستيفلنتز، الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد: "إن الأزمة المالية الراهنة فى العالم هى الاسوأ منذ أزمة الكساد الكبير التى اجتاحت العالم فى بداية ثلاثينيات القرن العشرين... (الراصد، ٢٠٠٨، ص ٥٥).

يُقدر مجموع قيم القروض العقارية فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ ب ١٢ تريليون (١٢ الف مليار) دولار، كان اكثر من ٩٠٪ منها مع مجىء أغسطس ٢٠٠٨ إما تحت المصادرة أو قد دخلت فى حالة تمثر. و كان ٤٣٪ من حالات المصادرة لقروض عقارية ذات معدل فائدة متغير لمقترضين أقل جودة أى لمقترضين توجد مشكلة فى تقييم قدرتهم على السداد اصلاً ممن ترتبط قروضهم بفوائد متغيرة مع السوق. فباتوا عاجزين عن دفع اقساط قروضهم العقارى المتصاعدة مع مرور الزمن. (الراصد، ٢٠٠٨، ص ٧٣).

فى هذه المقالة نتحدث عما حدث فى الازمة و السبب لحدوثها و بعد ذلك نرى تآثر المصارف الاسلامية بالازمة و اخيراً نتحدث عن دور التمويل الاسلامى فى صيانة المصارف الاسلامية من آثار سوء الازمة.

٢- ماذا حدث فى الازمة

قامت البنوك الامريكية بتقديم قروض لملايين الامريكان لغرض شراء مساكن. و كانت تلك القروض مضمونة بالعقارات التى يسكنوها او يملكونها و التى تم رهنها. ثم بعد ذلك قامت البنوك باعادة تمويل العقارات، بعد أن اعدوا تقييم العقارات بسعر أعلى مما بيعت به. و بذلك حصل مالكي العقارات على المزيد من القروض دون ما يزيد ما لديهم من عقارات. و بذلك اصبحوا اكثر عرضة للوقوع فى الاعسار. فقد قامت البنوك الامريكية بتجميعها فى حزم و اصدار سندات مقابلها، ثم بيعها فى الاسواق المالية. و قام بشرائها العديد من البنوك فى انحاء العالم، على اساس أنها ديون مضمونة بعقارات.

بدأت تنتشر بشكل متزايد علامات "للبيع" فى جميع انحاء الولايات المتحدة فى فبراير ٢٠٠٧. ذلك أن الملايين من العائلات الامريكية ابرمت عقود لشراء مساكنها عن طريق قروض الرهن العقارى أقل جودة بقروض بفائدة متغيرة. و حينما ارتفعت نسبة الفائدة على تلك القروض لم يستطع الكثير من العائلات سداد ديونها. فبيعت مساكنهم و اصبحوا بلا مأوى.

فى اغسطس ٢٠٠٧ اصبحت كثير من البنوك و المؤسسات المالية تواجه مخاطر متصاعدة حيث أنها استثمرت مليارات الدولارات من قروض الرهن العقارية. دون أن تكون قادرة على استعادة اموالها و عدم وجود أى ضمانات كافية لديها بسبب انخفاض أسعار العقارات. و بهذا بدأت الازمة المالية تنتشر شيئاً فشيئاً. و قامت عدة مصارف كبرى باعلان انخفاض كبير فى أسعار اسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى. و اخذت البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الازمة. و المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة (الراصد، ٢٠٠٨، ص ١٢).

و لما كانت الودائع قروضاً مضمونة السداد باصلها و فوائدها، بينما تقرض تلك الاموال اعتماداً على ترهين العقارات، فقد وجدت البنوك التى قدمت القروض العقارية نفسها فى ازمة الائتمان. كما أن الشركات التى ضمنت تلك الديون، وجدت أن قيمة الديون الرديئة

٥٦ آفاق الحضارة الاسلامية العالمية

تفوق مالدتها من موارد للقيام بسداد ما عليها من ضمانات. و بذلك اصبح البنوك المقرضة و شركات ضمان القروض العقارية مهددة بالافلاس.

و الازمة حدثت عندما تقدّم المودعون لسحب ودائعهم مع عدم تمكن البنوك بردها. و اذ حدث ذلك هروا المودعون الى البنك لسحب ودائعهم. و اذا انتشر خبر افلاس بنك واحد هروا المودعون الى بقية البنوك لسحب ودائعهم فينتار النظام المصرفى. انهيار النظام المصرفى أدى الى الازمة المالية و تلك أدت الى الازمة الاقتصادية و فى بعض البلدان أدت الى أزمة فى المجتمع. و نتوقع تزايد الكساد و استمراره خلال عام ٢٠٠٩.

٣- ماهو سبب الازمة؟

السبب الاساسى للأزمة المالية هو الاقراض المفرط و غير الحذر باستخدام نموذج التوريق^١ و خلق سندات الدين المضمون^٢ و بالمزج بين ديون الدرجتين الاولى و الثانية^٣. هذا مكن مولى القروض العقارية من نقل مخاطر التعثر حتى فى ديون الدرجة الثانية الى المشتريين النهائيين الذين يكرهون عادة تحمل مثل هذه المخاطر. و كانت النتيجة أن عدداً من البنوك اما أنها فشلت او استنقذت او أممت من قبل الحكومات فى الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و اوروبا و عدد من البلدان الأخرى.

اذن السبب الاساسى لهذه الازمة، هو قيام البنوك بالاقراض المفرط و غير الحذر. هذا ما أقره بنك التسويات الدولى فى تقريره السنوى الثامن و السبعين المنشور فى ٢٠٠٨ ميلادية،

1. Securitization

2. Collateralized debt obligations

٣. مقرضوا الدرجة الاولى، هم المقرضون الذين يتمتعون بتصنيف ائتمانى جيد. أما مقرضوا الدرجة الثانية هم الذين عرفوا بتقصيرهم او تخلفهم عن الدفع و لا يقدرين على خدمة ديونهم، و لهذا هناك مخاطرة تعثر بسبب ضعف ضماناتهم. و لذلك معدلات الفائدة التى تفرض على هذا المقرضين، مرتفعة.

الازمة العالمية المالية و التمويل الاسلامى ٥٧ ❁

عندما يَبِينُ أَنَّ السبب الاساسى لمشكلات اليوم فى الاقتصاد العالمى هو النمو الائتمانى المفرط و غير الحذر لمدة طويلة (ص ٣).

و هذا يُنشَأُ من؛ اولاً: عدم ملاءمة انضباط السوق فى النظام العالى.

الثانى: التوسع المعيب فى حجم المشتقات و خاصة فى اوراق مبادلات التعثر الائتمانى^١ و فى الواقع توسع غير صحى فى الحجم الكلى للائتمان. ان استرخاء الرقابة فيما بعد اذى الى انحدار شديد فى أسعار الأصول والى الاتكسار العالى و ازمة الديون؛ و الافراط فى البيوع القصيرة^٢، زادت المشكلة (شايرا، ٢٠٠٨، ص ٢).

بالنسبة لاوراق مبادلات التعثر الائتمانى، بائع ورقة المبادلة^٣ (الدائن) يدفع علاوة للبائع (صندوق التحوط)^٤ فى مقابل التعويض الذى سيقبضه فى حال تعثر المدين. لكن الذى حدث هو أنَّ صناديق التحوط باعت اوراق هذه المبادلات الى عدد كبير من البنوك.

بالاضافة الى ذلك حَمَلَت اوراق المبادلات يعيدوا بيع هذه الاوراق الى آخرين. و تتكرر هذه العملية عدة مرات. و فى النهاية حَمَلَت اوراق مبادلات التعثر الائتمانى الذين يجب تعويضهم اصبحوا كثيرين. و هذا زاد الخطر و جعل وفاء صناديق التحوط بالتزاماتها عن مبلغ المشتقات غير المسددة، كثير جداً (بما فى ذلك اوراق مبادلات التعثر الائتمانى البالغة ٥٤/٦ تريليون دولار) و يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولى بمبلغ ٦٠٠ تريليون دولار، اى اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد الحقيقى للعالم.

فى الواقع ملامح النظام الاقتصادى فى الدول الصناعية تُسَبِّبُ انشاء الازمة و هى:

اولاً: الاقتصاد يعتمد على اعطاء الحرية الاقتصادية فى نطاق واسع.

ثانياً: يعتمد على اسس إقراضية فى التمويل.

1. Credit default swaps
2. Short selling
3. Sawp
4. Hedge Fund

❁ ٥٨ آفاق الحضارة الاسلامية العالمية

ثالثاً: يركز التعامل في اسواقه الماليه على التجاره في المخاطر، او ما يسميه الفقهاء عقود الغرر، التي تضم المستقبلات و الاختيارات و غيرها؛

رابعاً: لكي يمكن استخدام تلك العقود، يُسمح في الاسواق ببيع مالا يُملك، و ربح مالا يضمن، و بيع الديون.

هذه الملامح الاربع هي السبب الرئيس وراء الازمات الماليه التي تصيب الاقتصادات الغريبه بشكل متكرر.

اعطاء الحرية الاقتصاديه، الاولوية القصوى، يودي الى ضعف اجراءات التضبيب و الرقاية في الاقتصاد.

الاعتماد على الأسس الاقراضية في تخصيص الموارد الماليه، يودي الى اعطاء الملاءه الماليه، الدور الاول في تخصيص الموارد، بدلاً من الجدوى الاستثمارية و بالتالي المصارف و المؤسسات الماليه تقوم بنشاطها، التمويل عن طريق الاقراض و تتجنب تمويل السلع و المشاركة (الجارحي، ٢٠٠٨، ص ١).

في بيع ما لا يملك، البائع يبيع سلعة لا يملكها و لا ينتجها. وفي بيع الدين (غير حقيقي)، البائع يكون له دين (غير حقيقي) على طرف آخر، فيبيعه. تلك المعاملات، ابعاد عن حقيقة المعاملات.

و ايضاً وفقاً للشريعة، يتم في البيع، تقابض البدلين (التمن و المئمن). حجم التجاره في الديون او السندات يُفوق حجم الانتاج من السلع و الخدمات، حيث يبلغ حجم التعامل في الديون في الاسواق الماليه العالميه ما يزيد على الف مليار دولار يومياً، بينما يصل الانتاج العالمي من السلع و الخدمات الى بضع و ثلاثين الف مليار في العام الكامل.

٤- تأثر المصارف الاسلامية بالازمة

البنوك الاسلامية كانت فى امان من التأثيرات السلبية العادة للازمة المالية، خاصة الافلاس و التصفية. اما تأثير الكساد (الازمة الاقتصادية) ينعكس فى جانبين: الاول، انخفاض الودائع أو قلة نموها و الثانى، مواجهة بعض المستثمرين انخفاضاً فى السيولة، نتيجة لانخفاض الطلب للسلع و الخدمات.

تستطيع البنوك الاسلامية أن تقوم ببعض الامور لكي تخفف من آثار الازمة الاقتصادية واهمها هو حُسن ادارة المصارف و من طرقها هو تنوع النشاط الاستثمارى:

بالنسبة للانخفاض او قلة نمو الودائع، فالحل هو خفض نصيب البنك فى عقود المشاركة و المضاربة من ارباح الودائع. بخفض تلك النسبة، يكون تاثر ارباح الودائع بالكساد قليلاً و للتمويل السلفى، فيمكن أن تُعاد جدولة ديونهم لكي يمكن لهم السداد. خاصة انه استثمارات البنوك الاسلامية تكون غالباً فى السلع و يكون الربح أعلى من سعر الفائدة. و بالرغم من أن أسعار الفائدة تنخفض مع الكساد، اما ربح الاستثمار فى القطاع الحقيقى يبقى أعلى.

و دعا بلانكارد كبير اقتصاديين صندوق النقد الدولى البنوك المركزية الى خفض اسعار الفائدة باتجاه الصفر (الراصد، ٢٠٠٨، ص ٨٢) و هذا هو الذى يدعو الاقتصاد الاسلامى الناس اليه و نجاح لما دعا اليه البنك الأوروبى اليه.

من جانب آخر للربا دور هام فى احداث الازمة المالية و هي:

١- أن تداول الديون فى الاسواق المالية هو مصدر لعدم الاستقرار.

٢- المقترض فى التمويل الربوى يدفع فوائد بالاضافة الى الاصل و بالتالى تزيد قيمة المديونية و إن لم يحصل على الربح و هذا يمكن ان يودى الى عدم استطاعة المقترض للدفع و لذلك التمويل الربوى غير قابل للاستمرار.

❖ ٦٠ آفاق الحضارة الاسلامية العالمية

٣- التمويل الربوى نظام مفكك. ياخذ قروضاً مضمونة الاصل و العائد، و تقديم قروضاً برهون و ضمانات. و هذا يترك المخاطرة ليحملها مستخدمو الاموال و فى النتيجة يصبح الاقتصاد مفككاً.
و لذلك نعلم معنى هذه الآية حيث يقول سبحانه و تعالى: "الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس".

٥- وجهة نظر الاقتصاد اسلامى

فى النظام الاقتصادى الاسلامى

اولاً: يكون الاهتمام المعتدل بالحرية الاقتصادية، فان للدولة اجراءات فعالة للتضييق و الرقابة فى الاقتصاد و يمنع الاحتكار و يهتم بالعدالة الاجتماعية.
ثانياً: تعتمد المصارف الاسلامية على اسس سلعية و استثمارية فى تخصيص الموارد المالية.

ثالثاً: عقود الفرر لا يُسمح بها و الشراء بتمويل ربوى غير جائز.

رابعاً: لان بيع الدين لا يجوز و لذلك لا يوسس سوقاً للتجارة فى السديون. (الجارحى، ٢٠٠٨، ص ٦).

خامساً: البنوك الاسلامية تشارك المودعون فى مخاطر الاستثمار. و هكذا تتوزع المخاطر على الافراد ذوى الصلة بالاستثمار.

سادساً: على صاحب المال أن يشترك فى المخاطرة، و أن لا ينقل جميع خطر الخسارة الى المستثمر.

بهذا الطريق يزداد التضييق فى النظام المالى و المؤسسات المالية تبذل العناية الاكثر فى تقييم المخاطر و الرقابة على استخدام الاموال. ان هذه الرقابة المزدوجة تخفض الاقتراض

الازمة المالية العالمية و التمويل الاسلامى ٦١ ❁

المفرط الى حد كبير. و لذلك فى الاقتصاد الاسلامى يكون زيادة الاعتماد على التمويل برأس المال، بدلاً من التمويل بالدين.

و ذلك لأن جميع الاحتياجات المالية لا يمكن اجابتها برأس المال و التمويل بالمشاركة بل نحتاج ايضاً الى التمويل بالدين.

سابقاً؛ وفقاً لقواعد الاقتصاد الاسلامى فى المعاملات، يجب وضع بعض الشروط منها:

١- أصل المبيع أو المُوَجَّر يجب أن يكون اصلاً حقيقة لا افتراضاً.

و هذا يساعد على تجنب المعاملات التى تتضمن الغرر.

٢- على البائع ان يمتلك السلع المبيعة أو الموجرة.

و هذا يساعد على أن البائع (او الموجر) يُشارك بحصة من المخاطرة حتى يحصل على حصة من العائد. و عندما يصير البائع مالكاً للسلع لأجل البيع او الاجارة، فانه يتحمل المخاطرة.

٣- المعاملة تجب أن تكون معاملة تجارية حقيقية، مع النية الكاملة للتسليم و الاستلام.

٤- الدين غير حقيقى لا يجوز بيعه، و من ثمَّ فان المخاطرة المرتبطة به يجب ان يتحملها

المقرض نفسه.

الثالث و الرابع يُساعدان على تجنب عن المعاملات التى لا توجد فيها نية للتسليم و

الاستلام، و يساعدان الدائن على تقييم مخاطر الائتمان و هذا يُساعد على تجنب أزمة

الائتمان و يجنب ارتفاع الدين الى اكثر من حجم الاقتصاد الحقيقى (شابر، ٢٠٠٨، صص

٦-٧).

٦- النتيجة

اهم الاسباب التى أدت الى الازمة المالية العالمية، هى الاقراض المفرط و غير الحذر، و

اتساع القطاع المالى اكبر من القطاع الحقيقى. ينبى الاهتمام بالحلول الجذرية من خلال

تصحيح الهيكل و اساليب التمويل فى النظام المالى.

❖ ٦٢ آفاق الحضارة الإسلامية العالمية

الحلول المطروحة لعلاج الازمة، حلول جزئية ولا تتعدى التهدئة المؤقتة. و أما الكساد فهو نتيجة الازمة المالية.

النظام المالي الاسلامي قادر على تجنب عناصر السلبية في النظام التقليدي. فهو يزيد التضيق في النظام المالي، بالزام المشاركة في المخاطر، ويربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي، و يقلل من الفرر، باعطاء الائتمان لشراء سلع و خدمات حقيقية. كما أنه يلزم الدائن بتحمل مخاطر التعثر و تقييم المخاطر من طرفي المعاملة.

المصادر

١. شابر، محمد عمر، «الازمة المالية العالمية، هل يمكن للتمويل الاسلامي أن يُساعد في حلها»، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٨.
٢. المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية، «الراصد المالي الاسلامي»، ديسمبر ٢٠٠٨.
٣. الجارحي، معبد علي، «الازمة المالية العالمية و التمويل الاسلامي»، البنك الاسلامي للتنمية، اكتوبر ٢٠٠٨.
4. Haneef, Rafe, "Financial Crisis: Time for a New Paradigm?", November 2008.
5. Chapra, M. Umer, "The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance help minimize the Severity and Frequency of such a crisis in the Future?", Paper presented at the Forum on the Global Financial Crisis, Islamic Development Bank, 25 October 2008.
6. Bank for International settlements, "Annual Report", 2008.